

مجلس الدولة

الكتاب التذكاري بافتتاح داره

مجلس الدولة - كما سمته مصر - ومجلس الشورى - كما نسميه نحن - مجلس يتصل نسبه التاريخي بمجلس الملك في فرنسا ، وهو المجلس الذي كان على عهد الملكية الفرنسية القديمة . وفي سنة ١٧٩١ ابدلت به الجمعية التأسيسية ثم أعيد في ايام الثورة . وقد طرأ على هذا المجلس تطورات عديدة ، ومرّ في أدوار مختلفة الى أن استقر على حاله الحاضرة .
والأمم التي تابعت فرنسا في قوانينها ، أخذت - في جملة ما أخذته عنها - هذا المجلس .

والغريب ان حظ مجلس الشورى ، ومجلس الدولة كاد يكون واحداً في جميع الأقطار التي أنشئ فيها . فكان يُحدث ، ثم يُبلى ، ثم يُعاد . وهكذا دواليك . وأول ما فكرت مصر في انشاء هذا المجلس كان سنة ١٨٢٩ ايام اسماعيل . وظل « الأمر العالي » بانشائه حبراً على ورق الى ان عادت هذه الفكرة مرة ثانية سنة ١٩٤٦ في عهد الفاروق .

ولعله من الخير كان لمصر ، ان لا يكون فيها هذا المجلس في تلك الأيام ،
 لأنه كان يراد تأليفه من هيئة مختلطة ، بتساوي فيها الأجانب بالمصريين .
 فكان يكون قيماً آخر في عنق الوطنيين .
 وقد جمع هذا الكتاب « الأمر العالي » الذي أصدره اسماعيل ، والقانون
 الأخير الذي أقره مجلس النواب ومجلس الشيوخ . وبذلك تمت هذه الحلقة
 التاريخية في حياة القضاء الإداري المصري .
 ومن المفيد ان يوجد هذا الاسم في القطرين العربيين الشام ومصر . فهو هناك
 مجلس الدولة ، وهو هنا مجلس الشورى . وهما تاليفاً واختصاصاً .
 ومثل هذا التوحيد يتطلب دراسة وتساهاً . فإخواننا في مصر يأخذون علينا
 ان هذا المجلس ليس بمجلس شورى ، فتسميته لا تنطبق على الواقع ومثل هذا
 يرد أيضاً على « مجلس الدولة » فهو ليس بمجلس للدولة ولكنه مجلس من جملة
 اختصاصاته ان يقضي المنازعات بين الحكومة وبين الأفراد . فكيف يسمى
 — والحالة هذه — مجلس الدولة ؟
 وقد جاء هذا الاختلاف في الاسم من الاختلاف في الترجمة فمصر ترجمت
 اللفظة الفرنسية ترجمة حرفية والدولة العثمانية — ونحن أخذنا عنها — ترجمت
 ترجمة معنوية وتاريخية .
 أما الشورى او مجلس الدولة من حيث « الرأي والاشتراع » فله اصل في
 الاسلام ، وله اصل أيضاً عند العرب في الجاهلية .

ع . ن
